

# البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2007

أهم النتائج

دجنبر 2009

أنجزت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2007 بحثا هاما حول القطاع غير المنظم، وهو ثاني بحث من نوعه بعد ذلك المنجز في 1999.

ويهدف هذا البحث أساسا إلى تحيين المعلومات المتعلقة بوحدة الإنتاج غير المنظمة وتقييم مساهمة هذا القطاع في الإنتاج والشغل. كما يوفر المعلومات اللازمة لإدماج القطاع غير المنظم في الحسابات الوطنية.

ويتكون مجال البحث من جميع وحدات الإنتاج غير الفلاحية التي لا تتوفر على محاسبة (طبقا للنظام المحاسباتي الجاري به العمل بالمغرب). يجب التنبيه هنا إلى أن القطاع غير المنظم كما هو معرف في منهجية البحث لا يشمل الأنشطة المحظورة وغير القانونية كالتهريب و تجارة المخدرات.

لقد تطلب إنجاز هذا البحث، في غياب قاعدة معاينة، مقاربة خاصة من أجل تحديد الوحدات غير المنظمة. وتمثلت هذه المقاربة في مرحلة أولى في استخراج عينة وحدات الإنتاج انطلاقا من البحث الوطني حول الشغل ثم بحث الوحدات المستخلصة في مرحلة ثانية، و هكذا تم بحث عينة تمثيلية شملت 10259 وحدة إنتاج غير منظمة.

ولأخذ التغيرات الموسمية بعين الاعتبار، فقد امتدت أشغال تجميع المعطيات بالميدان سنة كاملة من دجنبر 2006 إلى نونبر 2007.

ومن بين أهم مستجدات هذا البحث نذكر :

❖ إضافة فصل جديد حول ظروف إنشاء الوحدة ومصادر التمويل ؛

❖ الاعتماد على العينة الرئيسية الجديدة المنبثقة من معطيات الإحصاء العام للسكان

والسكنى لسنة 2004 لسحب عينة البحث.

ومن حيث الإمكانيات المادية فقد تطلب إنجاز هذا البحث تعبئة 25 إطار مهندس و 72 تقني و 23 عون بالإضافة إلى 30 سيارة.

## أهم نتائج البحث

تظهر معطيات البحث أن عدد الوحدات غير المنظمة ارتفعت خلال سنة 2007 إلى 1,55 مليون وحدة مقابل 1,23 مليون سنة 1999، وهو ما يمثل خلق 320 000 وحدة خلال 8 سنوات بمعدل 40 000 وحدة سنويا. وتبقى هذه الوحدات متمركزة أساسا بالمجال الحضري بنسبة 72%.

رغم هذا الارتفاع الذي عرفه عدد الوحدات، فإن نسبة الأسر التي تعتمد في مدخولها على وحدة إنتاج غير منظمة انخفضت من 18,2% سنة 1999 إلى 14,3% سنة 2007. ويبقى هذا الانخفاض أكثر أهمية في المدن حيث انتقلت هذه النسبة من 21,8% إلى 16,5%. ولعل هذا التطور يعبر عن ارتفاع نسبي أكثر أهمية للقطاع المنظم خلال هذه الفترة.

حسب الجهات، تضم جهة الدار البيضاء الكبرى 14,3% من وحدات القطاع غير المنظم (مقابل 12,8% سنة 1999) متبوعة بجهة مراكش تانسيفت الحوز ب 13,4% (مقابل 9,5%).

يستمر قطاع التجارة في هيمنته على القطاع غير المنظم ب 889,8 ألف وحدة أي بنسبة 57,4%، يليه قطاع الخدمات ب 309,5 ألف وحدة (20%) وقطاع الصناعة ب 267 ألف وحدة (17,2%) وقطاع البناء والأشغال العمومية ب 84 ألف وحدة (5,4%).

وقد عرف هذا التوزيع القطاعي تغييرا طفيفا مقارنة مع 1999، حيث ارتفعت حصة قطاع التجارة ب 4,6 نقطة على حساب الصناعة التي انتقلت حصتها من 20,9% إلى 17,2%.

تبين التركيبة القطاعية للوحدات غير المنظمة تباينا جهويا، وهكذا تتراوح نسبة البناء والأشغال العمومية من 1% على صعيد الجهة الشرقية إلى 13,1% على صعيد جهة طنجة تطوان. وتمثل التجارة 3,6% من وحدات القطاع غير المنظم بالجهة الشرقية و52,2% بجهة تادلة أزيلال. وينتقل وزن الصناعة من 9,7% بالجهة الشرقية إلى 24,5% بجهة

مراكش تانسيقت الحوز. وأخيرا يمثل قطاع الخدمات %17,6 من مجموع وحدات القطاع غير المنظم بجهة الدار البيضاء و %22,7 بجهة سوس ماسة درعة .

## خاصيات وحدات الإنتاج غير المنظم

ما يقارب نصف وحدات القطاع غير المنظم (%49,2) لا تتوفر على محل قار في حين تملك %44,1 محلا وتمارس %6,7 نشاطها بالمنزل. وقد عرفت هذه النسبة الأخيرة انخفاضا مهما منذ 1999 حيث كان مستواها %11,1.

يبقى القطاع غير المنظم غائبا عن السجلات الإدارية حيث استقرت نسبة الوحدات المتوفرة على الضريبة المهنية في %18,6 بانخفاض 4,7 نقطة مقارنة مع 1999. ويسجل قطاع البناء والأشغال العمومية أقل نسبة ب %6,2 (مقابل %3,5 سنة 1999) على أن أعلى نسبة هي التي يسجلها قطاع التجارة ب %20,6 مع انخفاض ملحوظ مقارنة مع 1999 (%29).

من بين وحدات القطاع غير المنظم المتوفرة على محل، انخفضت نسبة التسجيل في سجلات الضريبة المهنية من %55,6 سنة 1999 إلى %40 سنة 2007.

حسب السن، سجلت نسبة أرباب وحدات القطاع غير المنظم البالغين من العمر أقل من 35 سنة انخفاضا من %35,3 إلى %31,5 في حين سجلت هذه النسبة لدى الفئة من 35 إلى 59 سنة ارتفاعا من %53,2 إلى %59,2. وتبقى هذه البنية العمرية شابة نسبيا مقارنة مع بنية النشيطين المشتغلين الذين يعملون لحسابهم الخاص على مستوى الشغل غير الفلاحي الإجمالي حيث تصل نسبة البالغين أقل من 35 سنة %26 سنة 2007.

يبقى الحضور النسوي وسط أرباب الوحدات الغير المنظمة ضعيفا حيث لا تسير المرأة سوى وحدة من بين عشرة. وتتغير هذه النسبة من قطاع لآخر حيث تبلغ %28,8 في الصناعة (بانخفاض مهم مقارنة مع مستواها الذي بلغ %37 سنة 1999) وتبقى شبه منعدمة في البناء والأشغال العمومية.

من جهة أخرى، فإن وحدات القطاع غير المنظم تبقى ذات حجم صغير. فمن حيث عدد المشتغلين ثلاثة أرباع الوحدات تشغل شخصا واحدا في حين تشغل %17,7 شخصين

و4,5% ثلاثة أشخاص. ويستقر متوسط عدد المشتغلين بكل وحدة في 1,4 شخص مسجلا بذلك انخفاضا طفيفا مقارنة مع 1999 (1,5 شخص).

ويتغير هذا المعدل حسب القطاع من 1,3 شخص في التجارة إلى 1,8 في الصناعة.

ورغم الانخفاض الحاصل في متوسط عدد المشتغلين، فإن متوسط رقم معاملات وحدات القطاع غير المنظم ارتفع بنسبة 34% (منتقلا من 134885 درهم إلى 180559 درهم سنويا) بينما سجل متوسط إنتاجها نسبة نمو بلغت 32% (منتقلا من 52674 درهم إلى 69392 درهم سنويا).

من بين مستجدات بحث سنة 2007، إضافة فصل حول تمويل الوحدات، وتبين نتائج هذا الفصل أن أغلب الوحدات قد أنشأت بفضل إيداع شخصي من قبل رؤسائها (56,4%) أو عن طريق قروض لدى أشخاص آخرين (19%). في حين يبقى اللجوء إلى القروض البنكية جد ضعيف حيث لا يتعدى نسبة 1,0%.

## أهمية القطاع غير المنظم

### الأهمية من حيث التشغيل

ما بين 1999 و2007، انتقل حجم الشغل في القطاع غير المنظم من 1,902 مليون إلى 2,216 مليون شخص، أي ما يعادل خلق 314,2 ألف منصب شغل خلال هذه الفترة بمعدل 39,3 ألف منصب شغل سنويا. وتستحوذ التجارة لوحدها على أكثر من نصف الشغل داخل القطاع غير المنظم بنسبة 53,2% (مقابل 48,2% في 1999)، في حين يحقق قطاع الصناعة 21,4% والخدمات 19%.

في سنة 2007، مثل الشغل في القطاع غير المنظم 37,3% من حجم الشغل غير الفلاحي الإجمالي مقابل 39% سنة 1999. وتتغير هذه النسبة حسب القطاعات إذ تستقر في 81% في التجارة (مقابل 91,2% سنة 1999) و في 34,5% في الصناعة (مقابل 36,8%) و في 18,6% في الخدمات (مقابل 18,8%) و في 17% في قطاع البناء والأشغال العمومية (مقابل 23,6%).

حسب الحالة في الشغل، فإن الإجارة تبقى قليلة الانتشار داخل هذا القطاع حيث لم يمثل الأجراء في سنة 2007 سوى 15,8% من الشغل في القطاع غير المنظم مقابل 66,7% داخل الشغل غير الفلاحي الإجمالي.

وتبقى المرأة قليلة الحضور داخل القطاع غير المنظم، إذ لا تتعدى نسبة الشغل النسائي 10,8% في 2007 مقابل 18,6% في مجمل الشغل غير الفلاحي. غير أن هذه المساهمة النسائية تعرف تباينات كبيرة حسب القطاعات حيث تشغل المرأة واحدا من كل أربعة مناصب في قطاع الصناعة في حين يعتبر حضورها شبه منعدم داخل قطاع البناء والأشغال العمومية.

### الأهمية من حيث رقم المعاملات

حققت وحدات الإنتاج غير المنظم سنة 2007 رقم معاملات يعادل 279,9 مليار درهم أي بزيادة قدرها 68,3% مقارنة مع مستوى سنة 1999، أو 6,7% سنويا. 77,3% من رقم المعاملات المسجل تحقق في قطاع التجارة و 11,5% في الصناعة و 6,8% في الخدمات و 4,4% في قطاع البناء و الأشغال العمومية. ولم تعرف هذه البنية أي تغير ملحوظ منذ سنة 1999.

### الأهمية من حيث الإنتاج

حققت الأنشطة غير المنظمة إنتاجا يعادل 107,9 مليار درهم في سنة 2007 مقابل 64,9 مليار درهم في 1999، مسجلة بذلك نموا سنويا يقدر ب 6,5%، بوتيرة تفوق نسبيا تلك التي حققها الإنتاج الوطني الإجمالي (6,2%).

ويسود قطاع التجارة داخل إنتاج القطاع غير المنظم بنسبة 41,7%. كما تساهم قطاعات الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية على التوالي بنسب 19,6% و 17,4% و 11,4%. ومقارنة مع معطيات 1999، فإن مساهمة الصناعة والبناء والأشغال العمومية ارتفعت على التوالي ب 3,7 و 1,4 نقطة فيما عرفت مساهمة قطاع الخدمات انخفاضا قدر ب 4,3 نقطة.

وبمقاربة نتائج البحث مع الحسابات الوطنية، فإن مساهمة القطاع غير المنظم في الناتج الداخلي الإجمالي استقرت في 14,3% سنة 2007 مقابل 16,3% سنة 1999.

## خاتمة

- 40 000 وحدة إنتاج غير منظم يتم خلقها سنويا منها 72% في المناطق الحضرية.
- إنخفضت نسبة الأسر التي تعتمد على مداخيل الأنشطة غير المنظمة من 18,2% سنة 1999 إلى 14,3% سنة 2007.
- تهيمن التجارة على القطاع غير المنظم حيث تمثل 57,4% من الوحدات و 53,2% من حجم الشغل و 77,3% من رقم المعاملات.
- 18,6% من إجمالي وحدات القطاع غير المنظم و 40% من بين الوحدات المتوفرة على محل مسجلة في الضريبة المهنية.
- وحدة غير منظمة على عشرة تديرها امرأة.
- 75% من وحدات القطاع غير المنظم تشغل شخصا واحدا و تنجز في المتوسط رقم معاملات يقدر ب 180559 درهم.
- يبقى اللجوء إلى القروض البنكية لخلق الوحدات ضعيفا ب 1,1%.
- بين 1999 و 2007، انتقلت نسبة الشغل غير المنظم من 91,2% إلى 81% في التجارة ومن 23,6% إلى 17% في قطاع البناء و الأشغال العمومية؛
- خلال سنة 2007، ساهم القطاع غير المنظم بنسبة 37,3% في الشغل (مقابل 39% سنة 1999) وبنسبة 14,3% في الناتج الداخلي الخام (مقابل 16,3% سنة 1999).

# ملحقات